إنهاء الدبلوماسية الأمريكية الأخيرة في سياسة سورية

المصدر: ذا ور أون ذا روكس (The War on the Rocks)
إعـــداد: أدهم سحلول
تـرجمـة: عبد الحميد فحام

مترجمـات جســـور

تشرين الثاني /نوفمبر 2021

جســور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

إنهاء الدبلوماسية الأمريكية الأخيرة في سياسة سورية

يتعين على الولايات المتحدة أن تقبل أن الوضع في سورية قد تغيّر منذ عام 2011، وعليها أن تُعدّل سياساتها في ضوء الحقائق السياسية والعسكرية المُستعصِية على الأرض. إن هذه حقيقة مُرّة ينبغي على الكثيرين الذين كانوا يأملون برحيل رئيس النظام السوري بشار الأسد -وأنا من بينهم- أن يتعاملوا معها، ولكنها ستكون في نهاية المطاف في مصلحة الولايات المتحدة.

منذ شهر آذار/ مارس من عام 2011، عندما ردّ الأسد بالقوة على دعوات سلمية إلى حد كبير للإصلاح في سورية، كانت السياسة الأمريكية تستند شكلياً إلى رحيل الأسد. وفسّرت واشنطن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2015، على أنه يُسهّل الانتقال إلى مرحلة لا وجود فيها للأسد. وستكون هذه هي النتيجة المفترضة للانتخابات الحُرّة والنزيهة وعملية السلام التي يقودها السوريون والتي دعا إليها القرار.

وقد أعاد وزير الخارجية أنطوني بلينكين التأكيد مراراً وتكراراً على التزام واشنطن بقرار الأمم المتحدة لعام 2015 ورفض التطبيع مع نظام الأسد. لكننا تجاوزنا الآن مرحلة مراجعة الإدارة الأمريكية للسنة الأولى لسياسة الشرق الأوسط، وأصبح من الواضح أن القرار بشأن سورية قد تم اتخاذه.

يجب على واشنطن أن تهتم بتنبيهات الحلفاء في أوروبا والشرق الأوسط، وكذلك العديد من السوريين من الأطياف السياسية، واتخاذ نهج أكثر واقعية تجاه سورية. وهذا يعني رفض عملية الاختيار الخاطئة بين التطبيع والضغط الأقصى. يجب على إدارة الرئيس جوزيف بايدن الاستمرار في ممارسة نفوذها المحدود لتأمين أهداف واقعية وتحقيق المصالح الأمريكية الأساسية بعيداً عن احتضان نظام الأسد القاتل أو مكافأته من خلال دفع فاتورة إعادة الإعمار في سورية.

كان هناك وقت كانت فيه الولايات المتحدة لديها أسباب إستراتيجية وأخلاقية سليمة للعمل بشكل أكثر حسماً في سورية. ربما اختلف المراقبون في واشنطن حول الغايات والوسائل، لكن قِلّة منهم قالوا بأن سورية لم تكن مهمة أبداً. كانت عواقب الحرب كبيرة؛ منها تضاؤُل مكانة الولايات المتحدة، وزيادة النفوذ الروسي والإيراني،

و"داعش"، وأزمة اللاجئين، وصعود القومية اليمينية في أوروبا. لكن الضرر وقع، وسورية أقلُّ أهميةً بكثير لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة اليوم.

والآن، يتم مُحاصَرة الولايات المتحدة في سورية من قِبل زواج مصلحة روسي وإيراني وتركي، وكذلك من قِبل دول المنطقة -بما في ذلك اليونان وإسرائيل والعديد من الدول العربية- الذين قبلوا الحقيقة القاسية بأن الأسد لن يرحل.

هذا أيضاً مقبول بشكل خاص من قِبل مسؤولي المُعارَضة السورية؛ العاملين في مجال الإغاثة من السوريين والدوليين، والقادة المنتشرين في دول الشتات في الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا؛ وخبراء السياسة في سورية داخل وخارج الحكومة الذين أُجرِيَت محادثات معهم على مدار السنوات الثلاث الماضية. فلدى الكثيرين الآن نظرة مُتَبَصِّرة لآفاق سورية ما بعد الأسد. وهناك مؤشرات على أن الجهات الفاعلة السورية -النظام في دمشق، والمجتمع المدني، والقيادة العسكرية في إدلب، والمعارضة المنفية في إسطنبول والدوحة، والقادة الأكراد السوريين- قرؤوا الوقائع بهدوء. ولكن هناك فقط قلّة قليلة من الذين لم يعانوا من آثار السياسة المتطرفة يعتقدون خلاف ذلك.

يجد الكثيرون صعوبة في قبول فكرة أن النظام الذي تسبَّب في أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية يمكن أن يدّعي النصر، ولكن سُرْعان ما خبا نجم التهديدات التي دفعت إلى التدخل العسكري والاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي المحدود في سورية. وفي هذه المرحلة، قد تؤدي سياسة الولايات المتحدة إلى ضرر أكثر من الفوائد المرجوة.

للولايات المتحدة نفوذ، لكن هذا النفوذ له مدة صلاحية. ومن المُرجَّح أن تكون الولاية الأولى لإدارة بايدن هي الفترة الوحيدة التي يمكن فيها لواشنطن الحصول على الحد الأدنى من التنازلات من النظام السوري وداعميه. يكمن مبدأ سياسة العصا والجزرة الذي تمتلكه الإدارة في الوجود العسكري الأمريكي المحدود في شمال شرق سورية بالإضافة للعقوبات القائمة وتلك التي تلوح في الأفق التي فرضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأبرزها تلك التي نصّ عليها قانون "قيصر" لحماية المدنيين السوريين لعام 2020.

هناك أيضاً ضغوط دبلوماسية، ومساعدات إنسانية بقيمة 13.5 مليار دولار، ووجود تركيا العسكري في شمال سورية، وهي أمور يجب الاستفادة منها مع مرور الوقت، جنباً إلى جنب مع المشاركة والضغط من قِبل حلفاء واشنطن الإقليميين، لاختبار استعداد النظام وداعميه لتقديم تنازُلات محدودة. ويجب أن تشمل أهداف الولايات المتحدة العودة الآمنة لأي مُحتجَز أمريكي في سورية، وتقاسُم أفضل لأعباء مكافحة الإرهاب، وإيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين.

إن أكثر ما يلفت الانتباه في النقاش حول سورية في واشنطن هو مدى تأخُّره عن الأحداث على الأرض. ويتركز الكثير من النقاش اليوم حول التطبيع العربي مع نظام الأسد، وتحديداً الدعوة العامة من قِبل الأردن لنهج إقليمي لتأمين تحوُّلات سلوكية محدودة من دمشق. إنه من المفهوم معارضة هذا النهج بدرجة أقل من التطرف، حيث إن تقارُب الدول العربية مع الأسد يستلزم قبوله منتصراً في الحرب السورية. لكن لا ينبغي أن تكون هذه التطورات مفاجئة. فالحقائق على الأرض عمرها نصف عَقْد من الزمن. كما قد تم تأمين انتصار الأسد تقريباً بعد تدخُّل روسيا في أواخر عام 2015، ومرّت لحظة الخط الأحمر المشؤومة قبل ذلك بعامين.

واليوم، فشلت الإجراءات القسرية الأمريكية المحدودة، بما في ذلك نظام العقوبات المُوسَّع، في تغيير سلوك النظام. وقام النُقّاد المستاؤون من سياسة إدارة أوباما تجاه سورية بصبِّ جامِ غضبِهِمْ على بايدن، لا سيما بالنظر إلى انسحاب بايدن من مشاركة أمريكية مفتوحة في أفغانستان. لكن يبدو أنهم يتجاهلون حقيقة أن نهج "الضغط الأقصى" لإدارة ترامب لم يُسفر عن الكثير، مُتناسين أنه قرر من على منصة التويتر سحب جميع القوات الأمريكية في شمال شرق سورية. ربما فاتهم أيضاً أنه في أواخر ولاية ترامب، زار وفد أمريكي رفيع المستوى سورية سراً لتحقيق مكسب سريع في عودة الرهائن الأمريكيين قبل انتخابات 2020، فالتطبيع كان قد بدأ مسبقاً.

ويشير المدافعون عن سياسة أكثر قوة تجاه سورية إلى أنه إذا أعطت الولايات المتحدة الأولوية لسورية، ورفعت من حدة خطابها ضد الأسد، وربما عيَّنت مبعوثاً أمريكياً رفيع المستوى إلى سورية على غرار السفير الراحل ريتشارد هولبروك، فيمكن للولايات

المتحدة أن تمارس ما يكفي من الدبلوماسية الدولية والضغط لجلب الأسد وداعميه إلى طاولة المفاوضات. ولكن الولايات المتحدة كانت قد حاولت على مدى عَقْد من الزمان الضغط على الأسد عندما كان في أضعف حالاته، لكنها فشلت في تحقيق أي تغييرات ذات مغزى في سلوك النظام.

ولقد اعتقدت -والكثير من كادر قيادة السياسة الخارجية في إدارة أوباما- أنه بين عامَيْ 2012 و2015 كانت هناك نافذة ينجح فيها شكل من أشكال التدخل الإنساني المحدود، أو الدعم القوي لما كان يُعرف آنذاك بالمعارضة السورية المُعتدلة. أما اليوم، فهناك صراع بين مجتمع مراقبي السياسة الخارجية الخاصة بسورية لصياغة سياسة تتجاوز "قل شيئاً" أو "افعل شيئاً"، في وقت لم تكن المحاولة مفيدة، ولكنني وكثيرين في هذا المجتمع توصلنا إلى قبول أن خياراً من نوع الضغط العسكري -الذي مكَّن دبلوماسية هولبروك في البلقان- شِبه معدوم. ومن الجدير بالذكر أنه حتى هولبروك حقق نجاحه بالجلوس -متصدياً للكثير من الانتقادات- مع القاتل سلوبودان ميلوسيفيتش.

لا يمكن لأحد أن يتهم إدارة بايدن بأنها لم تفعل شيئاً في سورية. فعلى الجبهة الدبلوماسية، دعمت البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة العدالة والمساءلة، وعملت على ضمان استمرار المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وعلى الأخص، خاضت إدارة بايدن مواجهة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث هددت روسيا باستخدام حق النقض ضد تمديد المساعدات عَبْر الحدود إلى شمال سورية عبر تركيا، وضمنت تمديداً للمساعدات عَبْر الحدود لما يقرب من 4.5 مليون سوري. وفي شهر حزيران/يونيو، أعلنت إدارة بايدن عن 436 مليون دولار إضافية كمساعدات لسورية، على رأس ما يزيد عن 13 مليار دولار من دولارات دافعي الضرائب الأمريكيين والتي تمثل بالفعل أكبر حصة من المساعدات الإنسانية العالمية الموجهة للسوريين.

وأصدرت وزارة الخارجية أكثر من 30 بياناً حول سورية منذ تولي بايدن منصبه، وترأَّس بلينكين اجتماعاً وزارياً بشأن سورية وأجرى مناقشات على هامش مجلس القطب الشمالي مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. وقد أثار بايدن نفسه موضوع سورية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في القمة الأمريكية الروسية في

جنيف في شهر حزيران/ يونيو. في حين أن أول عمل عسكري معروف لبايدن كان ضربة على أهداف إيرانية في شرق سورية.

وفي تموز/ يوليو، أصدرت الإدارة عقوبات جديدة بشأن حقوق الإنسان على النظام السوري والجهات الفاعلة في المعارضة. وبعيداً عن تجاهُل سورية أو تبني تطبيع الأسد، حافظ فريق بايدن على مسار الإدارتين السابقتين بينما استفاد تكتيكياً من سورية كجبهة واحدة لمواجهة خصوم الولايات المتحدة من القوى العظمى في مجموعة من قضايا حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب وقضايا الاستقرار الإقليمي. لكن رغم كل هذا لم يتغير شيء في دمشق.

يحتاج منتقدو بايدن إلى اقتراح ما يمكن أن يفعله أكثرَ لإظهار العزيمة الأمريكية دون التدخل العسكري المباشر. كما أنه لن يكون استمرارُ نظام العقوبات الحالي كافياً. وبحلول الوقت الذي ينص فيه قانون "قيصر" على انتهاء العقوبات في عام 2025، سيكون التهديد بفرض عقوبات ثانوية قد ردع العديد من الجهات الأجنبية الفاعلة عن الاستثمار في سورية أو تقديم المساعدات الإنسانية إليها. والعقوبات الأمريكية المتبقية، التي تم تحديدها بأوامر تنفيذية، ليست مُقيَّدة بإطار زمني. ولكن على الرغم من ذلك، ستستمر الدائرة المقربة من النظام في العثور على مصادر عَبْر السوق السوداء لوسائل تنفع نشاطاتهم، كما أوضح ابن خال الأسد عندما شُوهد مؤخراً وهو يقود سيارة "فيراري" في لوس أنجلوس.

ستستمر سورية، كدولة مخدرات يبلغ حجم هذه التجارة فيها 3.5 مليار دولار (خمسة أضعاف الصادرات السورية القانونية)، في إلقاء اللوم على العقوبات في معاناة السوريين كل يوم. وعلى المدى الطويل، فإن جهود الصين في إنشاء مؤسسات وترتيبات مالية دولية بديلة -تجعل الدولار الأمريكي والعقوبات الأمريكية أقل تأثيراً- ستوفر شريان الحياة لأنظمة مثل نظام الأسد.

إن مبادرات العاهل الأردني الملك عبد الله التي قدّمها إلى البيت الأبيض والكونغرس من أجل تنشيط العملية الدبلوماسية -ومؤخراً، مكالمة عبد الله الهاتفية مع الأسد- تأتي في أعقاب المحاولات الدبلوماسية المماثلة التي تم تقديمها إلى سورية من قِبل الإمارات واليونان والسعودية وعُمان ومصر والجزائر خلال السنوات الخمس الماضية.

ناهيك عن إعادة إحياء العلاقات الاستخباراتية بين دول المنطقة ودمشق، إذا لم تكن متوترة من قبل، بما في ذلك الاجتماع الذي تم الإبلاغ عنه مؤخراً في بغداد بين رئيس الأمن القومي السوري علي مملوك ورئيس المخابرات التركية هاكان فيدان.

حتى بعض المسؤولين الأمريكيين السابقين الذين دعموا ذات مرة سياسة قوية في سورية قالوا إن الجهود التي يقودها الأردن يمكن أن تعزز المصالح الأمريكية دون تأمين رحيل الأسد أو الانسحاب الروسي. فالخيار الذي تُواجِهُهُ الولايات المتحدة ليس خياراً بين التطبيع والوضع الراهن. الحقيقة هي أن التطبيع مع الدول العربية والإقليمية سيستمر بغض النظر عن معارضة الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الخيار هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستمارس نفوذها بشكل فعّال بالتنسيق مع حلفائها وشركائها الإقليميين.

انعدام الثقة والتحقّق

كيف يمكن أن تبدو السياسة الأكثرَ واقعيةً؟ يجب على واشنطن أن تساوم على الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية، وتخفيف العقوبات على مستوى القطاعات (على عكس العدالة والمساءلة، ومكافحة الإرهاب، وعقوبات منع انتشار الأسلحة الكيماوية)، واتباع سياسة أكثر استباقية تجاه التقارب العربي الحتمي مع دمشق، مقابل أربعة تنازُلات محدودة من النظام وداعميه. الأول هو إطلاق سراح الأمريكيين الناجين المفقودين أو المُحتجَزين قسراً في سورية وإعادتهم بأمان، بمن فيهم الصحافي والمحارب المخضرم في مشاة البحرية "أوستن تايس"، فضلاً عن المواطنين السوريين الأمريكيين. والثاني هو تحسين التعاون في مكافحة الإرهاب مع روسيا الذي يركز على القضاء على الفروع المحتملة لـ"داعش". والثالث هو ضمانات يمكن التحقق منها يتم أخذها من النظام السوري من شأنها أن تسمح بعودة اللاجئين السوريين بما يتماشى مع القانون الدولي. والرابع هو المساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء سورية.

سيبقى نشر ما يقرب من 900 جندي أمريكي في شمال شرق سورية تحدِّياً عسكرياً لسير مسألة فضّ الاشتباك، وسيظل أيضاً موضعَ خلافٍ في الكونغرس، نظراً للمسائل

الدستورية المحيطة بالوجود الأمريكي في سورية بعد هزيمة "داعش". عِلاوة على ذلك، لدى الولايات المتحدة خيارات متاحة لمواصلة حملة لهزيمة "داعش" من خلال التمركز في الأردن، بالإضافة إلى استمرار عمليات مكافحة الإرهاب (بالطائرات المُسيرة) لاستهداف القاعدة.

إذا اختارت هذه الإدارة أو إدارة مستقبلية إنهاء عمليات الانتشار الأمريكية في شمال شرق سورية تدريجياً، فيجب على واشنطن كسب تأييد موسكو وأنقرة للمساعدة في ضمان استقرار المنطقة. ويجب على الولايات المتحدة منح قوات سورية الديمقراطية الضوء الأخضر لإجراء محادثات مع دمشق بهدف إعادة دمج المنطقة الخاضعة لسيطرتها في الدولة السورية مع الحفاظ على درجة من الحكم الذاتي. وهذا من شأنه معالجة مخاوف الأكراد السوريين، والرغبة في اللامركزية، والمخاوف من عودة الدولة الأمنية السورية.

كما أنه سيكون جيداً لخدمة أهداف مكافحة الإرهاب الأمريكية وحمايتها من السياسة الانتقامية والشعبوية، ويوفر إطاراً مستداماً، وإن كان أقل من مثالي، لتحقيق الاستقرار في الشمال الشرقي. ويمكن مقايضة الانسحاب التدريجي من الأراضي السورية بسحب بعض الأصول الإيرانية في البلاد والضمانات الروسية فيما يتعلق بأمن إسرائيل وأمن شمال شرق سورية.

في إدلب، لن تقبل الولايات المتحدة أو تركيا أو الاتحاد الأوروبي ولا السوريون الذين يعيشون هناك الاستسلام للنظام في ظل الظروف الحالية. ولتجنُّب نزوح ملايين اللاجئين، يجب على تركيا الحفاظ على وجودها العسكري والإشراف على أمن واستقرار شمال غرب سورية، بينما تعمل مع الولايات المتحدة على مواجهة عناصر القاعدة في الجوار. وسيوفر هذا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الفرصة لتعزيز الحكم المحلي في الشمال الغربي من خلال الاستفادة من مساعدات الأمم المتحدة والمساعدات الدولية.

إن سورية في حاجة ماسَّة للمساعدات الإنسانية والحوافز الاقتصادية. النظام وداعموه ليسوا في وضع جيد لمنع وصول المزيد من المساعدات عَبْر المناطق التي يسيطر عليها، فضلاً عن المساعدات عَبْر خطوط المُواجَهة إلى الشمال الغربي، مقابل تنازُلات

مرحلية بشأن التهديدات لسلطة النظام. يجب أن تظل المساعدات وأشكال الضمانات الأكثر شمولاً من أجل العودة الآمنة والطوعية والقانونية للاجئين أهدافاً قائمة، ليس بالضرورة لأنه سيكون من الممكن الحصول عليها بالكامل، ولكن لأنها مُدمَجة في إطار عمل الأمم المتحدة الحالي الخاص بسورية والذي وافقت عليه روسيا، ويمكن رَصْد هذه الأهداف بشكل معقول من أجل الامتثال.

في الوقت الحالي، اعتبرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سورية أن البلاد غير آمِنة لعودة اللاجئين. والسبيل الوحيد لتغيير هذا هو شكل من أشكال "العفو العامّ" والإفراج عن أكثر من 140 ألف سجين سياسي محتجَزين بشكل تعسفي. ومن الناحية المثالية، سيتوجب مصاحبةَ عودةِ اللاجئين أيضاً الالتزامُ بالحماية من المُصادَرات الرسمية من قِبل الحكومة السورية للأراضي والممتلكات لنصف البلد الذي تم تهجيره قسراً. هذه هي المطالب الوجودية البارزة لملايين السوريين الذين يسمعون قصص رعب عن اللاجئين الذين عادوا. يجب على الولايات المتحدة ضمان عدم قيام أيٍّ من حلفائها الأوروبيين أو في الشرق الأوسط بالضغط على اللاجئين للعودة حتى يتم ملاحظة تقدُّم حقيقي.

على عكس الانتشار العسكري الأمريكي، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيبقيان العقوبات على النظام في سورية أداة أكثر صلة على المدى المتوسط والطويل. فقد حظي مشروع قانون "قيصر"، الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً نافذاً في ظل إدارة ترامب، بدعم قوي من الحزبين في الكونغرس. ولقد أثبتت إدارة بايدن أنها ستطبق هذا القانون. لكن العقوبات وحدها لا يمكن أن تنجح. وبدلاً من ذلك، يجب الاستفادة من تخفيف العقوبات بطريقة "عدم الثقة والتحقق" لتحقيق أهداف أمريكية أخرى.

كما ينبغي تنفيذها لتقليل الضرر المحتمل الذي قد يلحق بالمدنيين السوريين. وكحد أدنى، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إنشاء آلية عقوبات مشتركة على النظام في سورية من شأنها فَرْز المعاملات الإنسانية وغيرها من المعاملات غير العسكرية على أساس كل حالة على حِدَةٍ. من وجهة نظر إنسانية، هذا ضروري. ومن

وجهة نظر دبلوماسية، سوف يتعارض هذا مع المبدأ الأساسي لدعاية الأسد: أن بؤس السوريين هو نِتَاج العقوبات الغربية.

نظام الأسد مسؤول بشكل أساسي عن تدمير الاقتصاد السوري. ومع ذلك، يتعيَّن على مؤيدي العقوبات أن يأخذوا في الحُسْبان مسألة المدة التي تُبرِّر فيها اعتراضاتُهم السياسيةُ والأخلاقيةُ على الأسد الأضرارَ الجانبية حتى لأذكى العقوبات. فغالبية العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية سارية المفعول حالياً نتيجة التصنيفات التي سبقت قانون "قيصر". ويمكن لواشنطن -وينبغي لها- أن تستمر في معاقبة نظام الأسد وداعميه، وكذلك الجماعات الأخرى، على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لكن لا ينبغي أن يكون هناك أوهام بأن المزيد أو أكثر من العقوبات الصارمة ستؤدي إلى إسقاط النظام. بدلاً من ذلك، يجب على إدارة بايدن على الأقل اختبار ما إذا كان احتمال تخفيف العقوبات يمكن أن يضمن أهدافاً أكثرَ تواضُعاً.

إنه على الرغم من انتصاره الباهظ الثمن، لن يكون الأسد شرعياً لمعظم السوريين، وستظل سورية في ظل حكم الأسد مصدراً لعدم الاستقرار للولايات المتحدة وجيران سورية. ويجب أن يكون صانعو السياسة الأمريكيون على دراية بالحدود المؤلمة لسياسة سورية في شكلها الذي يَتَّسِم بالتدخل المتواضع. ومع ذلك، فإن المحصلة النهائية هي أن الأسد لا يشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها، وأن الولايات المتحدة وحلفاءها أكثر قدرة على احتواء سلوكه أو سلوك إيران الأكثر زعزعة للاستقرار دون استمرار وجود قوات على الأرض في شمال سورية.

بعد 10 سنوات من المذابح والحسرات، لا يريد السوريون -أو كل أولئك الذين ناضلوا ضد النظام- أن يعترفوا به، لكن هذا ما يقبله الكثيرون في سورية والشتات المتنامي بصمت وألم. حانَ الوقتُ لكي تلتقي واشنطن -ولو لمرة واحدة- بالسوريين أينما كانوا.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2ـ مكتب 3#ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co